

والحُب على من يعمل صنًا وكالبيع بشرط الاقراض والنظرة ان  
 بيع المتعلق على غلامه ليخبر بالزائد أو شراء ما باعه نسيئة عند حلول  
 الاجل ينقيصة عن الثمن او قبله كما اذا باعه ثوبًا بمائة الى سنة ولحق  
 به بعض العامة مسائل كثيرة جدًا انكاد تبلغ المبالغ ويمر بها سد  
 الزرايع منها تضمن الصناعات ما تلف في ايديهم سد الدعويهم  
 للتلف او الاشتباه بسبب تغيرها بالعمل فيجوزون عليه ومنها منع  
 القضاء بالعلم سد التسلط بعض قضاء السوء على قضاء باطل والله  
 يضمن حامل الطعام **قواعد** كلما كان وسيلة لشيء فعدم ذلك الشيء  
 عدمت الوسيلة وينكحل بامرار الحرم الموسى على رأسه ويوقف نادر  
 المشي في مواضع العبور ويجاب بانه يخرج بقوله عليه اذا امرتكم بامر فاولوا  
 منه ما استطعتم وحرما كان المتوسل اليه حراما والوسيلة غير حرام  
 كدفع المال الى الهارب ليكلف ودفع المال الى الحرى للكلف عند  
 عن مفاومتها او في فك اسرى المسلمين فان اشفاهم بذلك حرام  
 لكن للمالك مكن مقصود اللدفع لم يكن الدفع حراما ومما حرم لكونه وسيلة  
 الى المعصية فرفض المعاصي يسفره لا ترتب الرخصة على المعصية سعي في

الماله

نحو

تكثر تلك المعصية ولو فارتت المعاصي اسباب الرخص لم يحرم  
 للاجتماع على جواز التيمم للفاسق المعاصي اذا عدم الماء وكذا العطر اذا  
 اضر به الصوم والقعود في الصلوة اذا عجز عن القيام لان الاسباب  
 هنا غير معصية بل هي عجزه عن الماء او العادة والتخير ليس معصية  
 فالمعصية هنا مقارنته للسبب لا سبب فان قلت ساق هذا الكلام  
 ان المعاصي يسفره يباح له الميتة لان سبب اكله خذف على نفسه لا يسفره  
 فالمعاصي تسبب الرخصة لانها هي السبب قلت لا نص فيه للاصحاب  
 وهذا مستحج والارتم ان لا يباح للمعاصي ما ذكرناه وهو باطل **قواعد**  
 التجاسة ما حرم استعماله في الصلوة والاعذية للاستعداد او  
 للتوصل الى الفرار في الاستعداد من جميع الموم القاتلة والاعذية التي  
 وبالوصول الى الفرار ليدخل الحرم والعصير فانها غير مستقذرين ولكن  
 الحكم بنجاستها يزيد بها ابعاد امن النفس لانها مطلوبة بالفرار عنها  
 وبالتجاسة يزداد الفرار ويح يبي ذكر الاعذية مستدر كما ان يكره  
 لزيادة البيان وليبيان موضع التيمم فان في الصلوة نبيها على  
 الطواف وعلى دخول المساجد وفي الاعذية نبيها على الاشارة ونقا

لمعصية

المعصية